

# تأثير صدمة معدل التبادل التجاري على السياسة المالية في العراق للمدة 1990-2012

\*\* صفاء علي حسين

\* أ.م.د. هناء عبد الحسين الطائي

## المسخلص

تعد السياسة المالية اداة مهمة من ادوات السياسة الاقتصادية الكلية لما توافره من ادوات واليات تستجيب لمختلف الصدمات التي من الممكن ان يتعرض لها الاقتصاد الوطني . ومن تلك الصدمات هي صدمة معدل التبادل التجاري موضوعة البحث . فهناك دولاً تلتزم باتباع قواعد السياسة المالية فتخفض بذلك من امكانية تعديل الاقتصاد وفقاً لتغير الظروف لحدوث الصدمات ، بينما تعتمد الاخرى على سياسة مالية تقديرية تمكنها من تغيير توجهات سياستها المالية طبقاً لما تراه حكومات تلك البلدان ، وفقاً لطبيعة الاقتصاد/ أو نوع الصدمة .

## Abstract

*The Fiscal Policy is considered an important instrument of the Macroeconomic policy , because it provides tools and mechanisms that response to many shocks that face the national economy such as the Terms of Trade Shocks .*

*Since the fiscal policy may take the procycle or countercycle path , that depends on the nature of the country and/or the type of shock .*

*The hypothesis of this study as follows " The response of fiscal policy to the Terms of Trade Shocks leads to take Expansionary or Contractionary fiscal policy According to the shock's type , which may be negative or positive , and it is effects on the level of economic activity"*

*The study concluded that the fiscal policy response in Developing Countries , special those Oil-introducing ( Iraq).*

*And the researcher recommended that there is insist need to separates the relationship between the terms of trade and oil sector to avoid the terms of trade shocks that could be resulting from oil price fluctuations .*

## المقدمة

كثيراً ما تتعرض البلدان الى صدمات في معدلات تبادلها التجاري وكثيراً ما يكون النفط هو السلعة الاكثر تأثيراً في احداث هذه الصدمات ، سواء كان البلد مُصدر ام مستورد للنفط فانه سيتأثر حتماً بالتقلبات التي تحصل في اسعار وكميات النفط المنتجة ، لا سيما البلدان النفطية الذي يُعد العراق احدها ، وان الاحداث التي مرّ بها العراق اوجدت اقتصاداً مليئاً بالتشوهات ومما زاد من ذلك هو اعتماد العراق بشكل شبه تام على العائدات النفطية في تغطية نفقاته العامة ، الامر الذي جعل السياسة المالية ذات طابع مسابير لاتجاهات الدورة

\* جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد .

\*\* باحثة .

مقبول للنشر بتاريخ 2015/6/29

مستل من أطروحة دكتوراه

الاقتصادية ، خصوصاً اذا علمنا ان سلعة النفط تتميز بحصول تقلبات مستمرة في انتاجها واسعارها ، وهذا جعل من العراق عرضة لحصول صدمات مفاجئة في معدلات تبادله التجاري .

## اهمية البحث

تعكس اهمية البحث في تبيان تأثير صدمات معدل التبادل التجاري في العراق على استجابة السياسة المالية والتي تتناسب مع طبيعة الاقتصاد ومدى توجهه الى اقتصاد السوق .

## فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها " ان لصدمات معدل التبادل التجاري تأثير على طبيعة استجابة السياسة المالية في العراق من حيث كونها مسابرة لاتجاه الدورة الاقتصادية "

## هدف البحث

- 1- تحليل آلية استجابة السياسة المالية لصدمات معدل التبادل التجاري في العراق .
- 2- قياس مدى استجابة السياسة المالية لصدمات معدل التبادل التجاري في العراق باستخدام اختبارات السلاسل الزمنية للمدة (1990-2012) .

## اسلوب البحث

ان منهج البحث العلمي الذي استخدم يجمع بين الاسلوبين الوصفي والكمي ، فالاسلوب الوصفي يستند على دراسة وتحليل الموضوع عينة البحث ، الى جانب الاسلوب الكمي الذي يستند على تقدير المتغيرات المستخدمة بالنسبة للدولة عينة البحث وباستخدام اختبارات السلاسل الزمنية واختبار تحليل الصدمات ودوال الاستجابة الفورية .

## هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى مبحثين ، تناول الاول " الاطار النظري لصدمة معدل التبادل التجاري " ، فيما تناول المبحث الثاني " تحليل استجابة السياسة المالية لصدمات معدل التبادل التجاري في العراق للمدة (1990-2012) " .

## الدراسات السابقة

تم الاطلاع على العديد من الدراسات الاقتصادية الاجنبية ومنها ما تم التركيز فيه على صدمات معدل التبادل التجاري بشكل خاص والبعض الاخر تم التطرق فيه الى علاقة صدمات معدل التبادل التجاري مع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وسيتم الاشارة الى ابرز هذه الدراسات ، ومنها الاتي :

- 1- دراسة Christian Broda في عام 2000 والتي تضمنت دراسة ( Terms of trade and exchange rate regimes in developing countries ) استعملت الدراسة عينة من (74) بلداً نامياً لفترة مابعد بريتون -وودز (1973-1996) من أجل تقييم ما اذا كانت استجابة الدورة الاقتصادية لكل من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ، سعر الصرف الحقيقي ، والتضخم الى صدمة في معدل التبادل التجاري تختلف بشكل منهجي(منظم) وفق انظمة سعر الصرف المتبعة .وتوصلت الدراسة الى ان استجابات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والمسار الزمني لسعر الصرف الحقيقي مختلفة بشكل كبير مع اختلاف الانظمة النقدية ، ففي الاستجابة الى صدمة معدل تبادل تجاري سلبية يكون للبلدان ذات الانظمة الثابتة خسائر كبيرة ومهمة من ناحية نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كما ان معدل سعر الصرف الحقيقي يبدأ بالانخفاض بعد عامين ، اما البلدان ذات نظام سعر صرف مرن ، فانها ترتبط مع خسائر نمو صغيرة وتخفيضات حقيقية كبيرة آتية ، بمعنى ان الصدمات السلبية تكون تضخمية في البلدان المعومة لعمالتها فيما تكون انكماشية في البلدان المثبتة لعمالتها وهذا يتفق مع ما هو سائد من كون انظمة سعر الصرف المرنة قادرة على ان تكون عازل للصدمات الحقيقية أفضل من انظمة سعر الصرف الثابتة .

- 2- اما الدراسة المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي عام 2009م للباحث Belin Berkmen حول ( Macroeconomic responses to terms-of-trade shocks : A framework for policy analysis for the Argentine economy ) ، اذ استعملت الدراسة نموذج التكامل النقدي- المالي العالمي (GIMF- global integrated monetary fiscal) ويطابق النموذج تأثير التحركات القوية في معدلات التبادل التجاري للاقتصاد الاجنبي الناتجة عن ارتفاع اسعار السلع الاساسية في العالم فضلاً عن الاتجاهات الاقتصادية الرئيسية الاخرى في الارجنتين خلال المدة 2003-2007م وتضمنت الدراسة التأثيرات المحتملة لتوليفات مختلفة من السياسات النقدية والمالية على الناتج ، التضخم ، والتجارة الخارجية . ووجدت ان استعمال اما السياسة النقدية النشطة او السياسة المالية المضادة للدورة الاقتصادية في الاستجابة الى نمو قوي في الطلب المحلي سوف لن يكون له سوى تأثير جزئي على الضغوط التضخمية ، وان الاعتماد اما على السياسة النقدية او السياسة المالية لوحدها لاحتواء التضخم سيتطلب اما زيادة كبيرة في اسعار الفائدة الاسمية أو موقفاً

مالياً مضاداً للفاية ، وكلاهما يعني ضمناً تكاليف إنتاجية أكبر ، وتوصي الدراسة الى ان استعمال كلا أدوات السياسة المالية والنقدية بطريقة منسقة يمكن أن يساعد في احتواء النمو في الطلب المحلي لخفض التضخم مع تكاليف إنتاجية أقل نسبياً .

3- دراسة (Graciela L. Kaminsky) المُنونة (Terms of trade shocks and fiscal cycles) ، المقدمة عام 2010 م .

تبحث هذه الدراسة في الروابط بين السياسة المالية وتقلبات معدلات التبادل التجاري باستخدام عينة من (74) بلداً من كلا البلدان المتقدمة والنامية . وتوصلت الدراسة الى ان الطفرات في معدل التبادل التجاري لا تؤدي بالضرورة الى فوائض حكومية كبيرة في البلدان النامية ، وبشكل خاص في بلدان الاسواق الناشئة وخاصة خلال طفرات تدفق رؤوس الاموال اليها . ووجدت العكس في بلدان منظمة التعاون والتنمية (OECD) ، وتكون السياسة المالية في هذه البلدان ذات طابع دوري .

## المبحث الاول

### الاطار النظري لصدمة معدل التبادل التجاري

أولاً : تعريف صدمة معدل التبادل التجاري

يمكن تعريف صدمات معدل التبادل التجاري بأنها تغيرات مفاجئة تحدث في معدلات التبادل التجاري للبلد ، سواء كانت تلك التغيرات من جانب اسعار الاستيرادات او من جانب اسعار الصادرات ، وبالتالي قد تكون هذه التغيرات المفاجئة سلبية (ناجمة عن انخفاض مفاجئ في اسعار الصادرات او زيادة في اسعار الاستيرادات او كليهما ، او قد تكون ايجابية ناجمة عن ارتفاع مفاجئ في اسعار الصادرات او انخفاض في اسعار الاستيرادات او كليهما ، وقد تكون الصدمات مؤقتة بفعل التدخل الحكومي عبر اتخاذ اجراءات مالية تحد او تعمل على ايقاف تلك الصدمات لا سيما السلبية منها وقد تكون صدمات دائمية لا تستطيع الحكومة معالجتها فتستمر لمدة طويلة .

ويمكن احتساب معدل التبادل التجاري عن طريق نسبة المؤشرات الكلية للصادرات والاستيرادات السلعية ، ويبني مؤشر معدلات التبادل التجاري على اسعار اصناف ست سلع هي (الغذاء، الوقود، المواد الاولية الزراعية، المعادن، الذهب، المشروبات) ، ويحسب معدل التبادل كما يلي :

$$ToT = \frac{\sum_{i,j} (P_i \mu_{ij})^{X_{ij}} / \sum_{i,j} P_i \mu_{ij}^{M_{ij}}}{\sum_{i,j} P_i \mu_{ij}^{M_{ij}}} \text{----- (1)}$$

حيث ان  $i$  تمثل الاصناف الـ 6 من السلع ،  $X$  هي حصة صادرات السلعة  $i$  في التجارة الكلية للبلد  $j$  ،  $M$  هي حصة استيرادات السلعة  $i$  في التجارة الكلية للبلد  $j$  ، (Aizenman & others , 2011, p.39). وان معدل التبادل التجاري يعتمد على توظيف الموارد المحلية ، وفنيات الانتاج ، وتوزيع الدخل ، والانتاج ، والاستهلاك ، واستيراد السلع . ويشير ارتفاع المقياس الاحصائي لمعدل التبادل التجاري الى تحسن معدله او تحسن شروط التجارة في حين يشير تراجعه الى تدهور شروط التجارة ، وان اي تحسن في معدل التبادل التجاري ينتج عنه زيادة رفاهية المجتمع ، وتدهوره يؤدي الى تراجع الرفاه الاجتماعي للبلد . ولا يفوتنا ان نذكر ان توقيت صدمات معدل التبادل التجاري يكون مرتبطاً الى حد كبير بتطور اسعار المعادن ، وبشكل خاص النفط . وان صدمة النفط الثانية التي حدثت في نهاية السبعينيات والازمات الاقتصادية في اسعار النفط في منتصف الثمانينيات وكذلك منتصف التسعينيات تدل على صدمات معدل التبادل التجاري التي عاناها الاقتصاد العالمي . لذلك من المتوقع عندما تتعرض البلدان المصدرة للنفط الى صدمة ايجابية في معدل تبادلها التجاري فإن البلدان المستوردة للنفط في الجهة المقابلة ستعرض الى صدمة سلبية .

( Funke & others , 2008 , p.6-7 )

ثانياً: تأثير صدمات معدلات التبادل التجاري على الدخل :

قدم Kohli عام 2004 اطاراً نظرياً محاسيباً (\*) من اجل تحديد تأثير صدمات معدلات التبادل التجاري على الدخل بدقة ، وقد حلل التغيرات في نمو الدخل في ثلاث عوامل (1) التغيرات في GDP الحقيقي (2) التغيرات في سعر الصرف الحقيقي (3) والتغيرات في معدلات التبادل التجاري . وان تأثير الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ، هو المقياس التقليدي للنمو الاقتصادي ، الذي لا يأخذ بالحسبان التغيرات في القوة الشرائية للسكان المحليين عندما يتغير سعر الصرف الحقيقي أو معدلات التبادل التجاري بشكل ملحوظ . وان التأثير المباشر للتغيرات في سعر الصرف الحقيقي ومعدلات التبادل التجاري مقيدة بالعاملين الآخرين . وعلى اية

(\*) للمزيد حول نموذج Kohli الرياضي انظر :

- Talan B. Iscan & others , Terms of Trade Shocks and Sector Labour Reallocation : the case of Jamaica , Guyana , and Trinidad and Tobago , inter-American Development Bank , 1300 New York Avenue , Washington , March 18 , 2009 , p.3-4 .

حال ، فالتغيرات في الاسعار النسبية ، تحت ايضاً القطاع العالمي لإعادة تخصيص استهلاكهم بين السلع المتاجر بها وغير المتاجر بها وتحث المنتجين المحليين للإحلال بين السلع المحلية والاجنبية في الانتاج . ويأخذ التحليل التأثيرات غير المباشرة تلك في الحسبان عن طريق التغيرات في الازان في كل مكون من مكونات GDP عبر الزمن . لذا فتحليل Kohli لا يأخذ في الحسبان الآثار المباشرة على الدخل التي تنشأ آلياً عن التغير في الاسعار النسبية فقط ، وانما تأخذ ايضاً نتائج تأثيرات الإحلال التي استحدثت بمثل هذه التغيرات في الاسعار النسبية ، وهكذا تبرز السهولة التي تستطيع بها البلدان ان تُشرع تلك البدائل التي يمكنها ان تؤثر في الآثار الاجمالية لتغيرات الاسعار النسبية في الدخل (Iskan & others, 2009, p.3-4). فيما بحث (Mendoza, 1995) العلاقة بين معدلات التبادل التجاري والتقلبات الاقتصادية . وقد اعتمد قاعدة بيانات سنوية لـ (30) بلداً تضمنت بلدان صناعية ونامية ، ويصف Mendoza بعض المقاربات التجريبية الاقتصادية الكلية التي تستخدم في تقييم نموذج التداخل الزمني لاقتصاد صغير مفتوح . واحد المقاربات المقترحة ، هي الارتباط الايجابي بين المكون الدوري للنتائج المحلي الاجمالي الحقيقي والمكون الدوري لمعدلات التبادل التجاري (لأغلب البلدان في عينته) . بالرغم من ان شرح تباينات الاهمية يتطلب تحقيق اعمق ، فان متوسط ذلك الارتباط يمتد من (0.26) للبلدان النامية الى (0.79) للبلدان الصناعية السبعة (1995-1990) ، وقد وجد Mendoza بأن صدمات معدلات التبادل التجاري في نموذج البلدان النامية يشرح (37%) و (56%) من التغير الفعلي في الناتج المحلي الاجمالي عند اسعار الاستيراد والاسعار المحلية على التوالي ، ان هذه النتيجة تعتمد بالطبع على التركيب الخاص لنموذج ذو ثلاث سلع (سلع قابلة للتصدير ، سلع قابلة للاستيراد ، و سلع غير قابلة للتجارة بها) ، وفي هذا الاطار فان التأثير القصير الامد هو المهيمن في معدلات التبادل التجاري على النتائج بحيث ان مكسب معدلات التبادل التجاري تحت الزيادة في الربحية الحدية للقطاع القابل للتصدير ، محفزاً بذلك ازدهار الاستثمار في القطاع الذي لديه القدرة على التصدير . وان الاستثمار الاضافي يستجيب لإعادة التخصيص الدولي والمحلي لرأس المال، والوفرة تأتي من قطاع السلع القابلة للاستيراد ، بالرغم من ان اطار Mendoza يقدم سيناريو معقولاً ظاهرياً للارتباط الايجابي بين معدلات التبادل التجاري والناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير ، الا انه في الحقيقة وعملياً فان بعض البلدان في عينته اظهرت ارتباطاً سلبياً (Hernandes, 2011, p.5-7) . وقد اوجد (Kose, 2002) بعض الاختلافات عن نتائج Mendoza اذ يستخدم نموذج اقتصاد صغير مفتوح كأداة لتوضيح الارتباط الايجابي بين صدمات معدلات التبادل التجاري والناتج الاجمالي ، وقد وجد بأن الاضطرابات في اسعار السلع الرأسمالية و سلع الاستهلاك الوسيط ربما تفسران (87.6%) من تغير الناتج (\*\*).

#### ثالثاً : استجابة السياسة المالية لصدمة معدل التبادل التجاري

لقد ركزت معظم الادبيات بشكل رئيس على الاطار النظري لتحليل استجابات السياسة المالية لصدمات معدل التبادل التجاري ويتفق معظم الاقتصاديين بان التغير في معدلات التبادل التجاري يُعدّل الدخل المتاح للبلد المعني . (فعندما تحصل صدمة ايجابية في معدل التبادل التجاري) فان البلد قد يستهلك اكثر مما كان يمكنه سابقاً بدون زيادة مقدار الدين الخارجي . وبدلاً عن ذلك فالمقيمون يختارون ادخار جزء ما من دخولهم المرتفعة ويستهلكون اكثر في المستقبل ، اما في حالة تعرض البلد لصدمة سلبية في معدلات التبادل التجاري ، فالبلد يُنفق اقل مما يمكنه سابقاً وان التخفيض في الانفاق يؤدي نتيجة لإمكانية الاقتراض الخارجي ، ولكن في النهاية فان انفاق البلد يجب ان ينخفض الى الحد الذي يتلاءم مع دخله الجديد المنخفض . وبعد الاتفاق اعلاه ظهرت مدارس فكرية مختلفة بوجهات نظر مختلفة حول استجابات السياسة المثلى في حل المشكلات المتعلقة بصدمات معدل التبادل التجاري ، وتتراوح تلك الآراء بين من يشدد على الاستجابات المبنية على الاتفاق وبين من يدعون الى الاستجابات المبنية بشكل اساس على الانتاج لمواجهة صدمات معدل التبادل التجاري (Ezema & Amakom, 2011, p.29) .

وهناك مخاوف عدة عندما تتولد مخاطر صدمات اسعار السلع بواسطة القطاع العام . ان عملية اتخاذ القرارات السياسية الجماعية ترفع الاحتمال بان الصدمة ستدار بشكل سيء وتأثيرها الاقتصادي السلبي (التدميري) يكون كبير جداً . على سبيل المثال ، الاقتصادات المصدرة للنفط معرضة لصدمات معدل التبادل التجاري اكثر من الاقتصادات غير المصدرة للنفط ، وفي الحقيقة فان اثر تقلبات معدلات التبادل التجاري على تقلبات GDP الحقيقي هي اكبر بمرتين في الاقتصادات النفطية ، وان أحد الاختلافات الرئيسية بين السلع النفطية وغير النفطية هو ان النفط استمر وبشكل دائم تقريباً ضمن القطاع العام . وان قابلية اذعان البلدان النفطية لصدمات معدلات التبادل التجاري تكون اكبر بكثير . ربما بسبب الحقيقة بان الصدمة يتم الشعور بها أولاً وقبل كل شيء بواسطة القطاع العام ، الذي يجد انه من الصعوبة التكيف مع كل من حالات الانتعاش الاقتصادي والازمات التي يمر بها . وهناك دليل اكثر وضوحاً وهي أن التعتيدات في اتخاذ القرارات المالية يمكن ان يُعظم كثيراً كلف صدمات معدلات التبادل التجاري . كما ان الترتيبات السياسية والمؤسسات التي تعد الموازنات يؤثران في النتائج المالية على نحو كبير ، مبيناً بان ادارة السياسة المالية تتأثر بشكل

(\*\*). للمزيد عن نتائج الدراسات التجريبية للعلاقة بين GDP و ToT انظر :

- Gonzalo Hernandez , Terms of Trade and Output Fluctuations in Colombia , working paper , University of Massachusetts AMHERST , 04/2011 , p.7-12 .

كبير بالقوى السياسية الفاعلة ، وان تلك القوى المحركة للسياسة تتداخل مع الترتيبات المؤسسية وتقلبات البيئة الاقتصادية الكلية . على سبيل المثال ، وجد البنك الامريكى للتنمية (IDB) بأن تقلبات الكلية والسياسة المالية المسيرة للدورة هي ذات صلة وثيقة . وهذه النتيجة تتسق مع فكرة ان تنطبق البيئة الاقتصادية الكلية المتقلبة التي يُجبر فيها النظام السياسي للتعامل مع الصدمات المالية الكبيرة جداً ، التي تُعقد المهمة السياسية الجوهرية للإدارة المالية وتزيد امكانية الاستجابة المالية غير المستقرة للصدمات ، فضلاً عن ذلك وجد بأن السياسة المالية تميل لان تكون اكثر تقلباً في البلدان التي فيها التمثيل النسبي هو القاعدة (حيث تعدد الاحزاب والدوائر الانتخابية) ، وهذه النتيجة تعطي دعماً للفكرة القائلة بأن العملية السياسية يمكن ان تُعظم صدمات معدل التبادل التجاري عن طريق توليد استجابة مالية اقل ( (Managing Terms of Trade Volatility , World Bank , 1999 , p.2). ولبيان كيفية استجابة السياسة المالية لصدمات معدلات التبادل التجاري بشكل اكثر وضوحاً سيتم تقسيمها بحسب نوع السياسة وبالنقطتين الآتيتين :(\*)

### 1- السياسة المالية التوسعية كاستجابة لصدمات معدل التبادل التجاري :

تكون السياسة المالية التوسعية استجابة لصدمة معدل التبادل التجاري اذا كانت هذه الصدمة ايجابية مؤدية الى زيادة المشتريات الحكومية (النفقات العامة) وتخفيض الضرائب ، اي ان السياسة المالية تكون مسيرة لاتجاه الدورة الاقتصادية ، اذ ان تعرض الاقتصاد الى صدمة ايجابية في معدل التبادل التجاري تؤدي الى دخول الاقتصاد في مرحلة التوسع (الانتعاش) من الدورة الاقتصادية وهذا ما ينعكس بطبيعة الحال على مسار السياسة المالية باتجاه يتوافق مع مرحلة الانتعاش تلك ، وبالعكس اذا تعرض الاقتصاد الى صدمة معدل تبادل تجاري سلبية فان السياسة المالية قد تستجيب ولكن بشكل مضاد ، اذ ان التدهور الحاصل في معدل التبادل التجاري يؤدي الى الدخول بمرحلة الانكماش من الدورة الاقتصادية وهذا ما يتطلب في بعض الاحيان ان تكون السياسة المالية مضادة لاتجاه الدورة بما يماشى مع مرحلة الانكماش التي يمر بها البلد . اي ستجبه الحكومات الى زيادة المشتريات الحكومية وتخفيض الضرائب .

اما بخصوص اثر تلك السياسة على الدخل ، فنرى ان في حالة وجود زيادة في الاتفاق الحكومي ، والتي تمول بالكامل عن طريق اصدار سندات ، يؤدي الى انتقال المنحنى  $XX$  الى  $XX'$  ، والمنحنى  $IS$  الى  $IS'$  الجزء  $A$  من الشكل (1) ، وفي الجزء  $(B)$  من ذات الشكل ، وفي ظل سعر الصرف الثابت ، فان الزيادة في الاتفاق الحكومي التي ادت الى انتقال منحنى  $IS$  ليصبح  $IS'$  ستكون فعالة في رفع الدخل . فعلى سبيل المثال ، ان الزيادة في  $G$  التي سببها ارتفاع الدخل ، سوف تؤدي الى زيادة الطلب على النقود وزيادة سعر الفائدة ، والأخيرة قد تؤدي الى اجتذاب مقدار لا نهائي من تدفقات رأس المال للداخل ، مما ينتج عنه تغيير في الاحتياطات (الجزء  $A$ ) وبالتالي انتقال منحنى  $LM$  الى جهة اليمين ، وزيادة الدخل بكامل مقدار المضاعف . وحيث ان سعر الفائدة المحلي مثبت عن مستوى سعر الفائدة العالمي ، وسعر الصرف مثبت ايضاً ، فسيكون لدينا توسع في الدخل مماثلاً لآثار التوسعية للسياسة المالية طبقاً لحالة مصيدة السيولة طبقاً للتحليل الكينزي . ومن ناحية اخرى ، وفي ظل اسعار الصرف المعومة ، نجد ان زيادة سعر الفائدة تؤدي الى حدوث ارتفاع في قيمة العملة ، مما يؤدي الى تدهور وضع الميزان التجاري من خلال ازاحة الصادرات وزيادة الطلب على الاستيرادات ، مما يدفع بالمنحنى  $IS'$  للعودة مرة اخرى الى  $IS$  . وفي الجزء العلوي من الشكل (1) نجد ان المنحنى  $FF$  ينتقل ليصبح  $FF'$  مع عدم حدوث تغيير في الناتج . وهناك طريق بديل لروية هذه النتيجة يتمثل في تناول اثر الصدمة المالية على سرعة دوران النقود . وحيث ان السياسة المالية لا تستطيع تغيير سعر الفائدة المحلي ، فانها لا تستطيع تغيير سرعة الدوران  $(Y/M)$  ، ومن ثم يوجد مستوى واحد فقط للناتج (هو المستوى المبدئي) والذي يمكن دعمه عن طريق المعروض النقدي .

ان آثار حدوث تغيير في الاتفاق الحكومي على كل من الدخل وسعر الصرف ، في ظل نظام سعر الصرف المعوم والقدرة التامة لرأس المال على التنقل ، يمكن معرفتها من خلال المضاعفات الآتية : (هالوود و مكدونالد ، 2007 ، ص 139-140) .

$$\frac{dY}{dG} dB = 0 \text{ ----- (1)}$$

$$\frac{dS}{dG} dB = 0 \text{ ----- (2)}$$

ومع اسعار الصرف الثابتة يكون مضاعف الدخل المناظر هو :

$$\frac{dY}{dG} dB = 0 = \frac{1}{1-Ay-Ty} > 0 \text{ ----- (3)}$$

(\*) من اجل بيان كيفية استجابة المتغيرات الاقتصادية بشكل عام دون التركيز على طبيعة استجابة السياسة المالية وسواء كانت الصدمة هي صدمة اسعار التصدير أو اسعار الاستيراد ، انظر :

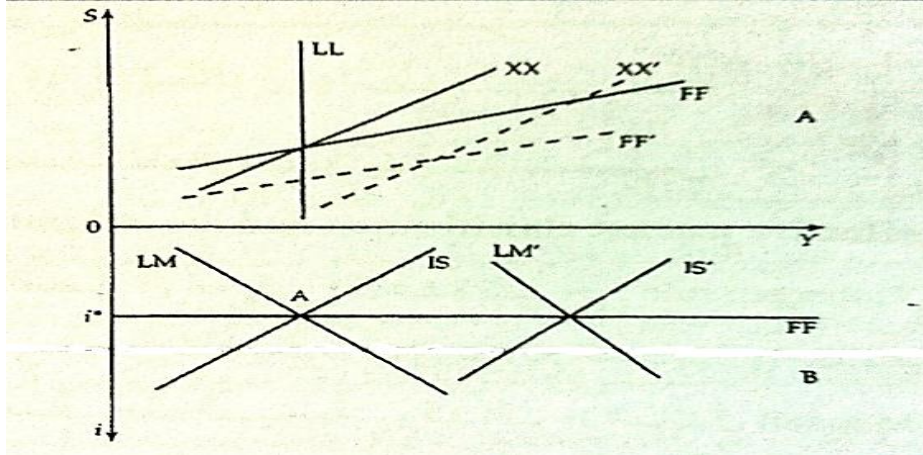
- Robert A . Buckle & others , A Structural VAR Model of the New Zealand Business Cycle , New Zealand treasury working paper , 02/26 , December , 2002 , p.23-24 .



وتقترح بعض الاعتبارات النظرية بأنه من غير المثالي تعزيز الدورة الاقتصادية عن طريق توسيع السياسة المالية في الاوقات الجيدة وتقليصها في الاوقات السيئة ، وبمعنى اخر ظهور ما أسماه (Kaminsky & others , 2004) بظاهرة " عندما تُمطر فإنها تُغدق " اذ في العالم الكينزي وبسبب جمود الاسعار والاجور ، فان الاقتصاد لا يعدل فوراً الى مستوى عمالته الكاملة للنتاج في الاستجابة الى صدمات الناتج ، وفي مثل هذا النموذج ، فالزيادة في الاستهلاك الحكومي ستزيد الطلب الاجمالي ويؤدي الى ناتج اعلى ، وبالتالي تكون السياسة المالية المثلى مضادة للدورة الاقتصادية . وحسب المنظور " الكينزي " فان تخفيض الاستهلاك الحكومي سيخفف الناتج ايضاً ، بينما في المنظور النيوكلاسيكي ، فالسياسة المالية المثالية تدل على معدلات ضريبية ثابتة أثناء الدورة الاقتصادية في بحث بارو 1979 ، ومن ناحية الاستهلاك الحكومي ، فان السياسة المثلى ستعتمد على مواصفات النموذج .

### الشكل (1)

السياسة المالية في نموذج ماندل - فلمنج



المصدر : سي بول هالوود ، رونالد ماكدونالد ، تعريب د. محمود حسن حسني ، النقود والتمويل الدولي ، دار المريخ ، الرياض ، 2007 ، ص 139 .

## 2- السياسة المالية الانكماشية كاستجابة لصدمة معدل التبادل التجاري :

يكون خيار السياسة المالية الانكماشية متبع من قبل صناع السياسة لو تعرض الاقتصاد الى صدمة معدل تبادل تجاري ايجابية ، فان السياسة المالية قد تستجيب بشكل مضاد وبالتالي تكون السياسة المالية مضادة لاتجاه الدورة الاقتصادية ، فتقلل من المشتريات الحكومية وتزيد من الضرائب ، واذا ما تعرض الاقتصاد الى صدمة معدل تبادل تجاري سلبية فان السياسة المالية قد تستجيب بشكل مسابر للدورة الاقتصادية فتقلل المشتريات الحكومية وتزيد الضرائب . وفي الحالتين فانها تتبع سياسة مالية انكماشية ، وما لتلك السياسة من آثار على المتغيرات الاقتصادية الكلية .

فيلاحظ عندما تتبع السلطات سياسة انكماشية فانها تقوم بتخفيض الانفاق او زيادة الضرائب او كليهما ، وعندما يتم زيادة الضرائب سيكون هناك تأثيرات على الاستهلاك والاستثمار .

فاذا قامت الحكومة برفع الضرائب فالقطاع العائلي سيكون لديه دخل اقل لينفقه وبهذا سيستهلك اقل عند أي معدل فائدة حقيقي معطى ، والنتيجة هي ان الادخار  $S=Y-C-G$  ، سيزيد عند أي  $r$  حقيقي معطى ومنحنى الادخار سينتقل الى اليمين ، والتوازن سيتحرك من نقطة الى نقطة اخرى .

والنتيجة تكون : ارتفاع الضرائب سيسبب ارتفاع الادخار والاستثمار وان سعر الفائدة الحقيقي سيهبط في الاجل الطويل ، وعلى الجانب الاخر اذا خفضت الحكومة نفقاتها ، فان منحنى الادخار سينتقل الى اليمين كما في الجزء B من الشكل (1) اعلاه : الادخار والاستثمار سيرتفعان وسعر الفائدة الحقيقي التوازني سيهبط . عندها ستكون النتيجة الاتية ، الارتفاع في الانفاق الحكومي سيسبب هبوط الادخار والاستثمار وارتفاع معدل الفائدة الحقيقي في الاجل الطويل ، بينما يسبب الهبوط في الانفاق الحكومي ارتفاع الادخار والاستثمار وهبوط معدل الفائدة الحقيقي (Mishkin, 2012, p.79-81).

ويجادل البعض ان تقليص الانفاق سيؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي في الاجل القصير ، بينما يجادل البعض الاخر ان وجهة النظر هذه يجب ان تُعكس . وانصار وجهة النظر المعكوسة يجادلون ايضاً بأن تقليص الانفاق بدلاً من رفع الضرائب سيكون وسائل اكثر فاعلية للنمو الاقتصادي المتزايد . - او على الاقل تفادي الانكماش- ان تلك المجادلات تشير غالباً الى الدراسات التجريبية الأخيرة حول تخفيضات العجز عبر البلدان . وجهة النظر هذه تتغير مع تلك الموضحة بواسطة اغلب الاقتصاديين والتي وجدت في النماذج التقليدية . في

تلك النماذج تقليص الانفاق سيؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي . وأشار Bernanke رئيس الاحتياطي الفيدرالي الى وجهة النظر هذه عندما حذر من مغبة تخفيضات الانفاق الكبيرة والفورية . اذ ان اغلب المضاعفات (مقاييس تأثير العجوزات على الاقتصاد) تشير بأن تخفيضات الانفاق تؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي بشكل اكبر مما يعمل نفس الحجم من الزيادات الضريبية . وعندما يأخذ الاقتصاديون بنظر الاعتبار تخفيضات الانفاق لتكون انكماشية في الاجل القصير في اقتصاد دون التشغيل الكامل ، فانهم يعتقدون ان العجوزات يمكن ان تكون ضارة في الاجل الطويل عن طريق مزاحمة الاستثمار الخاص . وهناك اتفاق كبير بان استمرار الضريبة الحالية وسياسات الانفاق ستؤدي الى مسار غير مستديم من الدين العام

## المبحث الثاني

### تحليل استجابة السياسة المالية لصدمة معدل التبادل التجاري في العراق

للمدة [1990-2012]

ان البلد الذي تتركز صادراته على سلعة واحدة او سلعة رئيسية وبعض السلع الثانوية التي لا تشكل اهمية تذكر (مثل العراق واعتماده على النفط) غالباً ما يكون عرضة لصدمة اسعار هذه السلعة الرئيسية اي بالنسبة للعراق تتمثل بصدمة اسعار النفط ، خاصة اذا كان البلد صغيراً وسعر السلعة التي يصدرها يكون معطى (كان يثبت من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية بالنسبة للعراق منظمة اوبك) في اسواق التصدير والاستيراد ، اي ان هناك ضعفاً هيكلياً ناتجاً من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة فاذا هبط سعر تصدير النفط (وهو ما حدث في نهاية عام 2014 اذ انخفض سعر البرميل الى ما يقارب 65 دولار بعد ان وصل في بداية العام ما يقارب 110 دولار للبرميل) ، وان السعر العالمي لسلعة السلع التي يرغب باستيرادها لم يتأثر باتجاه الهبوط فان البلد سيكون قادراً على شراء استيرادات اقل ، وسيواجه عجز كبير لان المستوى المعيشي اعتمد بشكل كبير على اسعار النفط السابقة التي كانت مرتفعة ، وبذلك فان انخفاض اسعار النفط او انخفاض الانتاج سيقود الى تخفيض كل من الدخل الحقيقي والنتاج المحلي الاجمالي ( Roubini & Setser , 2003 , p.6 ) .

اولاً: صدمات معدل التبادل التجاري واستجابة السياسة المالية في العراق للمدة (1990-2002) :

يتضح من بيانات جدول (1) ان الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية انخفض من (14292,49) مليون دولار عام 1990 الى (3620,80) مليون دولار عام 1994 ثم اخذ بالارتفاع وصولاً الى (20962,15) مليون دولار عام 2002 ، وسبب ذلك يعزى الى انخفاض الايرادات النفطية الناجمة عن ضعف انتاج العراق وتصديره من النفط الخام بسبب العقوبات الدولية المفروضة عليه من قبل الامم المتحدة عقب غزو العراق للكويت عام 1990 ، وانخفضت الايرادات النفطية بالاسعار الجارية من (1440,84) مليون دولار عام 1990 الى (49,40) مليون دولار عام 1994 ثم اخذ بالارتفاع تدريجياً الى ان وصل الى (802,25) مليون دولار عام 2002 . وتأثرت المتغيرات الاقتصادية بشكل كبير جداً بالظروف والتغيرات السياسية الحاصلة في عقد التسعينيات وبداية الالفية الثالثة اذ يلاحظ بان قيمة الصادرات انخفضت من (10401) مليون دولار عام 1990 الى (480) مليون دولار عام 1994 ، ومن ثم بدأت بالارتفاع في عام 1995 اذ في عام 1996 بدأ تدفق اولى صادرات العراق النفطية وفق مذكرة التفاهم (برنامج النفط مقابل الغذاء) واخذ العراق بزيادة معدلات تصديره من النفط الى ان وصل عام 2002 ما قيمته (9134) مليون دولار .

وشكل النفط ما نسبته اكثر من (95%) من اجمالي الصادرات عام 2001 في اطار برنامج النفط مقابل الغذاء ، فيما تضمنت منتجات التصدير الاخرى غير النفطية سمنت البورتلاند Portland cement (\*)، الفواكه (خصوصاً التمور Dates) ، والاسمدة ، وغيرها ، وكانت الولايات المتحدة هي اكبر اسواق العراق التصديرية بما يقارب (6.3) مليار دولار تلتها كندا (1.1) مليار دولار ثم فرنسا (887) مليون دولار ، وهولندا (791) مليون دولار ، واخيراً الاردن (736) مليون دولار في العام المذكور . وان فرض العقوبات الدولية من قبل الامم المتحدة في آب 1990 في اعقاب غزو العراق للكويت ، وبعدها دخول اتفاقية النفط مقابل الغذاء عام 1995 سمح للعراق بأن يصدر بقيمة (2) مليار دولار من النفط كل ستة اشهر ، وبدأت اولى صادرات العراق النفطية في (10) كانون الاول عام 1996 ، بعد ان تمت الموافقة على تنفيذ البرنامج في ايار من السنة نفسها ، وان سقف المدة (السنة اشهر) على مبيعات النفط قد رُفعت من (2) مليار دولار الى (5.3) مليار دولار عام 1998 ، وفي عام 1999 ألغيت تماماً ، وعلى الرغم من هذا ، فان صادرات النفط العراقية كانت اقل من قدرته الانتاجية عام 2001-2002 ويعود هذا جزئياً الى الخلاف بين العراق

(\*) هو نوع من انواع الاسمنت التي يشتهر العراق أنتاجه .

والامم المتحدة بخصوص وضع صياغة لتسعير النفط العراقي ، وفرض العراق رسوم اضافية بحوالي (30-50) سنناً لكل برميل مباع يتكفل المشتري بدفعها .

اما الاستيرادات بالاسعار الجارية انخفضت هي الاخرى من (4832) مليون دولار عام 1990 الى (650) مليون دولار عام 1994 ثم اخذت بالارتفاع الى ان وصلت عام 2002 ما قيمته (6068) مليون دولار ، وقبل تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء كان العراق ذو اقتصاد موجه مركزياً وعملياً فان جميع المعاملات التي اجريت تقريباً تمت من خلال العقود الحكومية واما التجارة الخارجية للقطاع الخاص فكانت ضئيلة او معدومة ، وتضمنت الاستيرادات الرئيسية الاغذية ، السيارات ، قطع الغيار ، الحديد والصلب والادوية ، وفي عام 2001 كانت اهم الدول التي يستورد منها العراق هي فرنسا (592 مليون دولار) ، استراليا (439 مليون دولار) ، الصين (397 مليون دولار) ، ايطاليا (327 مليون دولار) وفيتنام (320 مليون دولار) . وان السلع المستوردة عن طريق القطاع العام استمرت خلال عملية برنامج النفط مقابل الغذاء ومع ذلك فكل المشتريات الحكومية تم مراقبتها من قبل موظفي الامم المتحدة والذين استعرضوا جميع العقود وتأكدوا من ان السلع المستوردة كانت موجودة على قائمة السلع المسموح بها من قبل مجلس الامن . والى جانب المواد الغذائية والامدادات الانسانية كان يُسمح للعراق باستيراد قطع الغيار لإصلاح البنى التحتية في القطاع النفطي وكميات محدودة من معدات النقل والاتصالات وبعض السلع الاستهلاكية . ومنذ عام 1997 وحتى 2003 فان تقريباً 60% من الشعب العراقي كان معتمداً الى حد ما على الغذاء والامدادات الانسانية المجهزة عن طريق برنامج النفط مقابل الغذاء ، اذ وصلت اولى شحنات الغذاء بموجب البرنامج المذكور في آذار 1997 تلتها استيرادات الاغذية في ايار 1997 . ومن تاريخ التنفيذ في ايار 1997 الى آذار 2003 فان حوالي ما قيمته (26,8) مليار دولار من الغذاء والامدادات الانسانية والمعدات سلّمت الى العراق في اطار البرنامج المذكور (Sanford,2003, p.34-35).

ونتيجة للتطورات الحاصلة في الصادرات والاستيرادات فيمكن ملاحظة ان معدل التبادل التجاري بالاسعار الثابتة في العراق كان في حالة تحسن عام 1990 بينما تدهورت في عام 1991 نتيجة للعقوبات الاقتصادية المفروضة وتحديد حصة العراق التصديرية واستمر الحال هكذا حتى عام 1997 بعد ان وافق العراق على تنفيذ برنامج الامم المتحدة في العام السابق له ، اذ شهد العام المذكور وجود حالات تحسن في معدل التبادل التجاري عند (142.31%) واستمرت حالات التحسن حتى عام 2002 اذ بلغت (150.53%) (انظر جدول 1) .

وتميزت المدة المذكورة 1990-2002 ظاهرياً بوجود صدمتين في معدل التبادل التجاري ، الأولى كانت عام 1991 وكانت صدمة سلبية ويمكن تبرير اسبابها بفرض العقوبات الدولية التي ابتدأت اواخر عام 1990 وظهرت نتائجها في عام 1991 ثم بدأت تتلاشى اثار هذه الصدمة مع بدأ تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء ، واما الثانية فكانت ايجابية وحدثت عام 1997 ، اذ في هذه السنة تحول معدل التبادل التجاري من حالة تدهور الى حالة تحسن كبيرة وهي كما ذكرنا مراراً نتيجة بدأ تطبيق مذكرة التفاهم اذ سمح للعراق بتصدير كميات معينة من نفطه مقابل استيراده وفق الشروط الموسوعة من قبل مجلس الامن التابع للأمم المتحدة . ولكننا في واقع الحال لا يمكن ان نعد التغيرات الكبيرة الحاصلة في معدل التبادل التجاري عام 1997 على انها صدمة ، اذ من شروط الصدمة ان يتوفر فيها عنصر المفاجأة وهو مالم يتوفر في هذه السنة ، اذ ان التحسن الحاصل جاء نتيجة جهود حثيثة وخطوات مدروسة من قبل المجتمع الدولي من اجل انقاذ الوضع المعيشي المتردي جداً في العراق آنذاك ، وقد ساهمت هذه الجهود في نقلة كبيرة في معدلات التبادل التجاري عام 1997 وما بعدها .

وفيما يتعلق باستجابة السياسة المالية لصدمة معدل التبادل التجاري قبل عام 2003 ، نرى ان الإيرادات العامة بالاسعار الجارية انخفضت من (2169,95) مليون دولار عام 1990 الى (422,80) مليون دولار عام 1991 ويعود هذا الانخفاض الى تراجع العائدات النفطية كون ان العراق يعتمد بشكل كبير جداً على سلعة النفط الخام في تمويل موازنته العامة واستمر الانخفاض الى ان تم السماح للعراق بتصدير اول دفعة من نفطه الخام عام 1996 ، واخذت الإيرادات العامة بالارتفاع بشكل مضطرد لتصل الى (1007,22) مليون دولار عام 2002 رغم ان إيرادات النفط لم تستطع الوصول بإجمالي الإيرادات الى ما كانت عليه عام 1990 . واما النفقات العامة بالاسعار الجارية انخفضت من (3623,56) مليون دولار عام 1990 الى (411,38) مليون دولار عام 1997 ، ثم بدأت بالارتفاع الى ان وصلت الى (1286,81) عام 2002 . واخذت حالة الموازنة العامة بالتحسن نتيجة تقليص النفقات العامة اذ تم اعتماد الحكومة العراقية آنذاك في تمويل نفقاتها العامة على برنامج النفط مقابل الغذاء وانخفضت الاجور التي تدفعها الحكومة الى ادنى مستوياتها (كما مر ذكره) فضلاً عن انخفاض عدد العاملين في المؤسسات الحكومية المدنية وحتى العاملين في المجال العسكري بالرغم من اعدادهم الكبيرة الا ان رواتبهم تميزت بالانخفاض في عقد التسعينيات وهو ما لم يكلف الحكومة العراقية كثيراً ، وتوقفت الاستثمارات مما أسهم في خفض النفقات الاستثمارية كذلك ، لذا فأنه رغم استمرار وجود حالة عجز في الموازنة العراقية على طول المدة 1990-2002 الا انه اخذ



بالانخفاض شيئاً فشيئاً حتى بلغ (-279,59) مليون دولار عام 2002 بعد ان كان (-1453,62) مليون دولار عام 1990 (انظر جدول 1) .

ان انخفاض العجوزات لم تسهم فيه الزيادة الحاصلة في الإيرادات النفطية التي بدأت بالتحسن منذ عام 1995 والتي كانت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي منخفضة جداً إذ لم تتجاوز (3.83%) عام 2002 ، ان ما ساعد العراق في تخفيض عجوزات موازنته وتمويل انفاقه الجاري هو اعتماد العراق على مصادر تمويل خارجية عن طريق الاقتراض من الخارج وكذلك اعتماده على مصادر تمويل داخلية تمثلت بطبع النقود الورقية بدون غطاء وهو ما ساهم في حصول ارتفاعات كبيرة في معدلات التضخم .

فبعدما عطلت الحرب بين العراق وايران وحصار الامم المتحدة مبيعات النفط العراقية فإن الحكومة قد خسرت مصدر دخلها الرئيسي ، وان الاموال التي تم الحصول عليها من الإيرادات الضريبية لم تبلغ سوى اقل من (3%) من الناتج المحلي الاجمالي ، وان الدخل لأنشطة الحكومة مثل المكاسب المتحققة في الشركات المملوكة للدولة كانت معفاة من الضرائب فيما ان الشركات الصغيرة تقوم بدفع الضرائب فقط اذا ادت عملاً مشتركاً مع الحكومة ، وخفضت جميع الشركات فواتير ضرائبها بالتهرب من الضريبة عن طريق عدم الإبلاغ عن مستويات دخولهم ومستويات التوظيف ، وجمعت الحكومة ايضاً بعض الإيرادات من ضرائب المبيعات ولكن تلك الإيرادات كانت ايضاً مصدرراً صغيراً للأموال ، بالإضافة الى اعلاه كانت الدولة مثقلة بدفع فوائد خدمة الديون الخارجية التي اعتمدت عليها الدولة خلال الحرب العراقية-الارمانية وكان مقدارها ما يقارب (55%) من عائدات النفط العراقي عام 1990 ، وتم تقدير ديون العراق عام 2004 بما يقارب (120) مليار دولار اي ما يعادل (6) اضعاف الناتج المحلي الاجمالي وان آثار الانقطاع الثاني لعائدات النفط العراقي - الممثل باستقطاعات خدمة الديون - والحصار لا يمكن ان تجعل عائدات النفط ترتفع في ظل وجود الدين ، ثم بدأت الحكومة في تمويل نفقاتها عن طريق طبع النقود (التمويل التضخمي) وان المعدلات السريعة للنمو النقدي الناجم عن تمويل نفقات حرب الخليج وما بعدها تسبب بارتفاع معدل التضخم من (6%) عام 1989 الى ما يقرب (500%) عام 1994 وانخفضت قيمة الدينار العراقي من حوالي (4) دينار لكل دولار عام 1990 الى اكثر من (1700) دينار لكل دولار عام 1995 (Foote , 2004 , p.7-8) ثم الى (1957) دينار لكل دولار عام 2002 (انظر جدول 1).

ثانياً : صدمات معدل التبادل التجاري واستجابة السياسة المالية في العراق للمدة (2003-2012) :

وسط بيئة سياسية وامنية صعبة للغاية حقق العراق تقدماً كبيراً نحو استقرار الاقتصاد الكلي منذ عام 2003 ، وعلى مدى العقد الاول من القرن الحادي والعشرين اصبح العراق واحداً من منتجي النفط الرئيسيين في العالم ، عند ما يقرب (143) مليار برميل احتياطي النفط العراقية المؤكدة تحتل خامس اكبر ترتيب في العالم ، بعد السعودية ، فنزويلا ، كندا ، ايران ، ومنذ الانهيار في انتاج النفط عام 2003 عندما هبط الى (1.3) مليون برميل يومياً ، ارتفع الانتاج بعدها بشكل متسارع ، ليصل الى (2.95) مليون برميل يومياً عام 2012 الذي فيه أسهم العراق بأكثر من (3%) في المعروض العالمي بـ(90) مليون برميل يومياً ، والعراق حالياً هو ثاني أكبر منتجي النفط في اوبك وثالث اكبر مصدر للنفط في العالم ، وان الناتج المحلي الاجمالي من النفط هو في مستويات قياسية نسبة الى بلدان اخرى مصدره للطاقة في المنطقة ، وتززت الإيرادات النفطية منذ عام 2011 عن طريق ارتفاع اسعار النفط فوق (100) دولار للبرميل مدفوعة باستمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي وانخفاض حجم العرض الاحتياطي (Kirabaeva & others, 2013, p.3) ، وهذا ما يمكن متابعته بشكل واضح من خلال جدول (1) اذ يشير الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية من (15281,92) مليون دولار عام 2003 الى (204298,46) مليون دولار عام 2012 .

ان انتاج النفط الخام وصادراته ازدادت بشكل مضطرب في السنوات الاخيرة ، مع ارتفاع انتاج النفط الخام من (2) مليون برميل يومياً عام 2004 الى (3) مليون برميل يومياً عام 2012 ، وبالمثل ازدادت صادرات النفط من (1.5) مليون برميل يومياً عام 2004 الى (2.4) مليون برميل يومياً عام 2012 ، وفي الوقت نفسه فان اسعار النفط الخام العراقي وبعد انخفاضه عام 2009 في اعقاب الازمة المالية العالمية استمرت بالزيادة اذ وصلت اسعاره الى (107) دولار للبرميل عام 2012 (Public Expenditure Review , World Bank, 2014 , p.5).

ونظراً لارتفاع حجم الانتاج النفطي واسعاره فقد ارتفعت الصادرات الاجمالية من (8141) مليون دولار عام 2003 الى (94392) مليون دولار عام 2012 ، وتعد آسيا هي الوجهة الاساسية للصادرات العراقية ، سواء على المستوى المطلق او كنسبة من اجمالي الصادرات وان نسبة الصادرات العراقية الموجهة الى آسيا ازدادت من (24%) عام 2005 الى (53%) عام 2011 ، على الرغم من ان عام 2012 شهد استقراراً في الوجهات التسويقية ، التحول في صادرات النفط باتجاه الشرق تهدف الى الاستيلاء على حصص اكبر في السوق ، حيث تزايد الطلب في السنوات القليلة الماضية مقابل تراجع الطلب في اوروبا واستقراره نسبياً من

اميركا الشمالية والجنوبية ، فضلاً عن ، فان الصادرات النفطية الى آسيا تكون اكثر ربحية حيث يتمتع النفط العراقي بميزة هناك (Kirabaeva & others, 2013, p.5-6) .

وبخصوص الاستيرادات الاجمالية ، فقد ارتفعت بشكل كبير بعد ان رفع مجلس الامن العقوبات عن التجارة المدنية في العراق عام 2003 ، والتي بموجبها تم السماح فقط لكميات تصدير محدودة من النفط واستيرادات المواد الغذائية والامدادات الانسانية تحت اشراف دقيق ، وقد تحدد النظام التجاري المعمول به حالياً في العراق اساساً عن طريق ترتيبات سلطة التحالف المؤقتة (CPA) بعد عام 2003 ، منها الترتيب (38) وهو اعادة الاعمار) والترتيب (54) سياسة تحرير التجارة) التي ادخلت في عام 2003 و2004 على التوالي ، اذ ابقى الترتيب 54 على اجزاء من قانون الجمارك لعام 1984 ولكن مع وقف التنفيذ لجميع الرسوم الجمركية والرسوم ، والضرائب على الاستيرادات ، والرسوم الاضافية المماثلة على البضائع الداخلة الى العراق / او الخارجة منه ، وان بعض التغييرات الادارية قد تم إجراؤها ايضاً عن طريق الترتيب (16) الخاص بـ (السيطرة المؤقتة على الحدود العراقية ، الموانئ والمطارات) والترتيب (26) الخاص بـ (انشاء دائرة تأمين الحدود) عام 2003 ، وبقي قانون الجمارك لعام 1984 يعمل بصيغته المعدلة بموجب اوامر سلطة الائتلاف المؤقتة ، وهي السياسات التي تؤثر مباشرة على الاستيرادات ، ان رسوم الاستيراد والرسوم الاخرى المتمثلة بالترتيب (38) قد اوجب فرض ضريبة موحدة قدرها (5%) لإعادة اعمار العراق تفرض على جميع السلع المستوردة باستثناء المواد الغذائية ، الادوية ، المعدات الطبية ، الملابس ، الكتب ، والسلع المستلمة كمساعدات انسانية ، وتُعفى بعض الهيئات بما في ذلك قوات التحالف والمتعاقدين معهم ، والادارات الحكومية والمنظمات الدولية والوكالات الاخرى التي تقدم المساعدة وليس هناك حالياً اي ضرائب مفروضة داخلياً على الاستيرادات (Over the Horizon, World Bank, 2014 , p.96) .

الا ان جميع الرسوم والترتيبات التي تم الحديث عنها لم تمنع العراق بعد ان فتحت الحدود عام 2003 من الاستيراد بكميات كبيرة ، فلم يَبقى السوق العراقي شيئاً لم يستورده ، من المواد الغذائية والكهربائية والسيارات وادواتها الاحتياطية ومواد البناء وغيرها ، وقد مثلت الصين وسوريا وتركيا وكثير من الدول الاسيوية والاوروبية الوجهات الرئيسية التي يستورد منها العراق .

لذا يتضح من الجدول (1) ان الاستيرادات الاجمالية بالأسعار الجارية ارتفعت من (4453) مليون دولار عام 2003 الى (24443) مليون دولار عام 2012 ، ونظراً لارتفاع اجمالي الصادرات الناجم عن ارتفاع صادرات النفط واسعاره بشكل اكبر من ارتفاع اجمالي الاستيرادات فان معدلات التبادل التجاري في العراق تميزت بوجود حالات تحسن كبيرة بالرغم من تذبذبها الا انها ارتفعت من (182.82)% الى (386.17)% عام 2012 .

ويتضح لنا ان عام 2009 شهد حصول صدمة سلبية في معدلات التبادل التجاري فبعد ان كان الاتجاه التصاعدي هو المسار الذي اتخذته معدلات التبادل التجاري في العراق ، الا ان عامي 2008 و2009 قد شهدا حصول صدمتين متضادتين ، فحصلت صدمة ايجابية عام 2008 وصدمة سلبية عام 2009 ، الاولى نجمت عن ارتفاع قيمة الصادرات النفطية كنتيجة لارتفاع اسعارها رغم ارتفاع قيمة الاستيرادات الاجمالية التي ارتفعت في هذا العام ، واما الصدمة الثانية التي كانت سلبية فكانت نتيجة لانخفاض قيمة الصادرات بشكل كبير الناجم عن انخفاض اسعار النفط بسبب الازمة المالية العالمية والركود الحاصل في معظم بلدان العالم وخصوصاً الرأسمالية منها ، الا ان بعدها استعادت بعض الدول عافيتها فارتفعت اسعار النفط مما ادى الى تحسن معدلات التبادل التجاري في العراق التي وصلت اقصاها عام 2012 اذ بلغت (386)% وهي زيادة كبيرة عن العام السابق لها .

وبعد ازمة 2009-2008 بقيت اسعار النفط اكثر من (100) دولار للبرميل الواحد طيلة عامي 2011 و2012 ، وعلى جانب العرض فان عدم اليقين الجيوسياسي كان عاملاً مهماً في جعل الاسعار مرتفعة ، فضلاً عن تراجع المخزونات العالمية وانخفاض حجم الاحتياطيات ، ومؤخراً فان اداء اسعار النفط العراقية كان افضل مؤشر من متوسط الاسعار الفورية للنفط وكان التخفيض على اسعار النفط العراقي هو (3-4) دولار للبرميل عام 2009 و2010 ، ومع ذلك ففي عام 2011 تحول هذا الفارق الى ايجابي مع علاوة نسبية الى الاسعار الفورية بـ (1.2) دولار لكل برميل عام 2011 ، و (1.4) دولار عام 2012 في المتوسط ، وان هذا التطور الايجابي يتصل بتحول الصادرات باتجاه الاسواق الاسيوية التي تقدم ميزة مقارنة مع اوربا والولايات المتحدة بسبب محدودية المنافسة وبسبب النمو القوي في السوق الاسيوي .

(Kirabaeva & others, 2013, p.6-7) .

وتميزت السياسة المالية في العراق بكونها مسيرة لاتجاه الدورة الاقتصادية فمع زيادة معدلات التبادل التجاري الناجمة عن ارتفاع الايرادات النفطية تقوم السلطات المالية برفع مستوى الاتفاق ولا سيما الجاري منه فيما يتعلق بزيادة الرواتب والاجور والمخصصات وكذلك على المشاريع الاستثمارية وان كانت نسبتها قليلة قياساً الى النفقات الجارية كما هو حاصل في عام 2008 عندما ازدادت الإيرادات النفطية ومن ثم قيمة الصادرات فان النفقات العامة استمرت بالتزايد حتى بعد مرور عامين ، وفي عام 2009 حصلت صدمة سلبية

في معدل التبادل التجاري إلا أن النفقات استمرت بالزيادة حتى عام 2011 إذ انخفضت في العام المذكور أي بعد مرور عامين أيضاً ، وهو ما يدل على وجود تباطؤ زمني مقداره سنتان في السياسة المالية من أجل أن تستجيب لحصول صدمة معدل التبادل التجاري الناجمة عن حصول صدمة نفطية ، لذا يتضح من الجدول (1) أن الإيرادات العامة بالأسعار الجارية ارتفعت من (8256,99) مليون دولار عام 2003 إلى (66710,04) مليون دولار عام 2008 ثم انخفضت نتيجة للآزمة المالية العالمية إلى (42808,80) مليون دولار عام 2009 ثم بعدها واصلت الارتفاع حتى عام 2012 إذ بلغت (97175,18) مليون دولار .

وإن الجزء الأكبر من الإيرادات العامة للعراق يتكون من عائدات النفط ، فأثناء المدة 2005-2012 شكلت عائدات النفط في المتوسط (80.4%) من إجمالي الإيرادات ، بينما شكلت الضرائب حوالي (2%) فقط من الإيرادات العامة ، والوضع المالي في العراق يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع مستويات أسعار النفط فبعد الإبقاء على حالة عجز مالي بـ (10.81%-) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 كنتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية ، انتقل العراق إلى فائض مالي بـ (5.83%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 بسبب ارتفاع عائدات النفط بأعلى مما تم رصده في الموازنة وبسبب قلة ما تم تنفيذه في الموازنة الاستثمارية ، إن الاعتماد الكبير على النفط يُخضع الإيرادات وبالتالي النفقات إلى تقلبات أسعار النفط العالمية ، كما إن اعتماد الحكومة على عائدات النفط والإسهام الضئيل لإيرادات الضرائب في تمويل الموازنة يعني أن السلطات تواجه حافزاً قليلاً أو حتى لا يوجد حافز لبناء مؤسسات موازنة قوية وشفافة ، وتشجع بدلاً من ذلك سياسة مالية من القمة إلى القاعدة حيث التدقيق العام للإنفاق والمساءلة يكون ضعيفاً وهو ما يمثل تحدياً رئيسياً للسياسة المالية في العراق ، وقد كان العراق خاضعاً لتقلبات كبيرة في عائداته النفطية ، فبعد ذروته عند (92) دولار للبرميل عام 2008 ، فإن أسعار النفط انخفضت بمقدار (56) دولار للبرميل عام 2009 ، قبل بدأ الانتعاش التدريجي ووصل في المتوسط (107) دولار عام 2012 ، إن التأثير على عائدات العراق وبالتالي على اقتصاده كان مدمراً وتدهور الميزان المالي للعراق (Public Expenditure Review , World Bank, 2014 , pp.5, 19-20) من فائض مقداره (13.40%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 إلى عجز مقداره (10.81%-) و (14.46%-) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2009 و 2010 على التوالي (انظر جدول 1). وأما النفقات العامة فقد ازدادت بالأسعار الجارية من (2532,00) مليون دولار عام 2003 وتذبذبت أرقامها بين ارتفاع وانخفاض إلى أن وصلت إلى (85271,70) مليون دولار عام 2012 ، وتميزت المدة 2003-2012 بوجود حالات فائض في الموازنة باستثناء سنتي 2009-2010.

ومنذ عام 2003 استطاع العراق وبالتعاون مع البنك الدولي تحقيق بعض التقدم في إصلاح إدارة النفقات العامة وهو ما كان له تأثير إيجابي على معدلات تنفيذ الموازنة الاستثمارية والتي ارتفعت نسب إنجازها من (49%) عام 2005 إلى (60%) عام 2007 ، إن الانضباط المالي هو الأساس الذي من دونه لا يتم تخصيص الاستراتيجي للموارد ولا تكون الكفاءة التشغيلية ممكنة ، ولبضع سنوات فإن أسعار النفط العالمية المرتفعة قد مكنت الحكومة العراقية من توليد عائدات أعلى بكثير من تلك المرصودة في موازنته العامة ، وبالتالي وخلال تلك الفترة التي انتهت في النصف الثاني من عام 2008 لم تواجه الحكومة العراقية صعوبة في تمويل مستويات متزايدة من الإنفاق العام بل على العكس من ذلك فقد كانت قادرة على مراعاة احتياطات كبيرة من العملات الأجنبية من خلال فوائض موازنتها بينما بقاء أسعار النفط مزدهرة والحفاظ على الانضباط المالي الكلي قد فرض بعض المشاكل ولكن فيما بعد تغير الوضع بشكل جذري حتى قبل انهيار أسعار النفط والتدابير اللازمة لاحتواء النفقات المتكررة وتحقيق مستوى مرتفع من تنفيذ الموازنة الاستثمارية (David Biggs , 2010 , pp.21,20) . وكما سبق ذكره فإن الاتفاق في العراق هو مساهمة للتجاهات الدورية ويتصاعد مع كل ارتفاع في أسعار النفط ، وترتبط قرارات الاتفاق الحكومي بشكل كبير مع اتجاهات الإيرادات العامة ، إذ مالت أنماط الإنفاق إلى مسايرة مستويات الإيرادات ، وفيما يتعلق بتركيب الإنفاق فإن الأوضاع الاقتصادية في العراق تبرز أنفاق الكثير من عائدات النفط الإضافية على مدى السنوات القليلة على رأس المال المحلي وذلك لأن الاحتياجات التنموية للاقتصاد كانت كبيرة وإن العائد على رأس المال هو عال جداً ، أما فيما يتعلق بالإدخار في الخارج هو إن يأخذ بعين الاعتبار صندوق الثروة السيادي حيث سيتم وضع إيرادات النفط حتى يتم تحسين كفاءة الإنفاق ، ومع مرور الوقت فإن الإيرادات في الصندوق ستخصص للإنفاق المحلي حيث سيكون عندها أعلى . وقد انفقت الحكومة العراقية بين عامي 2005-2010 بالمتوسط حوالي (82%) من إنفاقها على الموازنة الجارية ، و (17%) على الموازنة الاستثمارية و (1%) على صافي اقتناء الأصول غير المالية ، وقد مثلت فقرة الإنفاق على الدفاع والأمن رقماً كبيراً إذ مثلت (16%) من إجمالي الإنفاق أو (9.2%) من الناتج المحلي الإجمالي نظراً للظروف الأمنية الصعبة التي يعيشها العراق (Public Expenditure Review, World Bank , 2014, pp.21-23,40) . كما يعد التوظيف الحكومي (30%) هو من أكبر مجالات الاتفاق الجاري ، ويمثل تراكم رأس المال العام (17%) والإدخار في الأصول الأجنبية (18%) والتحويلات والإعانات (35%) ويُعد الإنفاق على التوظيف الحكومي مرتفع بسبب ارتفاع الرواتب والأجور وكذلك ارتفاع حجم التوظيف في المؤسسات الحكومية ، إذ يمثل قطاع

العمل في الحكومة (33%) من القوى العاملة في عام 2007 ، ويضم رأس المال العام غالبية خزين رأس المال العراقي ويخضع لجهود اعادة الاعمار بعد عقود من الحرب وتشير التقارير الصادرة من قبل اللجنة العراقية للسياسة الاقتصادية بأن (99.5%) من تكوين رأس المال عام 2007 كان من رأس المال العام وتشير هذه الاحصائية الى ان غالبية رأس المال في الصناعات الرئيسية هي مملوكة للحكومة . (Ploeg & Others,2012,p.4) .

نخلص مما تقدم الى ان العراق تعرض الى ثلاث صدمات في معدلات التبادل التجاري ، الاولى كانت عام 1991 التي جاءت نتيجة انخفاض عائدات التصدير الناجمة عن فرض العقوبات الاقتصادية على العراق ، والتي استطاعت السياسة المالية ان تستجيب لها عن طريق تخفيض انفاقها وذلك بالتوقيع على مذكرة التفاهم التي قللت كثيراً من الحمل الواقع على كاهل الحكومة فيما يخص النفقات الجارية على الاستهلاك البشري من المواد الغذائية وكذلك لجوء الحكومة الى مصادر تمويل اخرى غير الضرائب من اجل تمويل انفاقها ممثلاً بالافتراض من الخارج ومن طبع نقود ورقية بدون غطاء قانوني وهو ما سمي بالتمويل التضخمي . واما الصدمة الثانية فقد كانت عام 2008 وكانت ايجابية وقد حصلت نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات التي نجمت في الاساس عن ارتفاع اسعار النفط ، فيما حصلت الصدمة الثالثة عام 2009 وكانت صدمة سلبية نجمت عن الازمة المالية العالمية والركود العالمي مما تسبب بانخفاض اسعار النفط وبالتالي انخفاض اقيام الصادرات العراقية ، واستجابت السياسة المالية في العراق بشكل مسير لاتجاهات الدورة الاقتصادية اذ نراها تقوم بزيادة انفاقها عند حصول ارتفاع في اقيام الصادرات ومن ثم حصول صدمة ايجابية في معدل التبادل التجاري ، كما نراها تقوم بتخفيض انفاقها عند حصول انخفاض في اقيام الصادرات ومن ثم حصول صدمة سلبية في معدل التبادل التجاري ، بالرغم من وجود مدة سنتان من التباطؤ الزمني في تلك الاستجابة .

#### جدول (1)

مؤشرات اقتصادية كلية مختارة للاقتصاد العراقي للمدة (1990-2012) بالأسعار الجارية

(مليون دولار امريكي)

الايادات النفعية	عجز/الفائض في الموازنة	النفقات العامة	الايادات العامة	معدلات التبادل التجاري	الاستيرادات الاجمالية	الصادرات الاجمالية	الناتج المحلي الاجمالي	السنوات
1440.84	-1453.62	3623.56	2169.95	215.25	4832	10401	14292.49	1990
279.40	-1326.90	1749.70	422.80	70.89	426	302	4245.16	1991
168.29	-1325.52	1565.86	240.33	85.82	649	557	5481.35	1992
92.93	-810.23	931.81	121.58	78.57	700	550	4346.58	1993
49.40	-379.44	435.46	56.02	73.85	650	480	3620.80	1994
52.19	-348.74	412.65	63.91	77.78	720	560	3999.69	1995
131.26	-311.56	463.71	152.15	90.91	1100	1000	5556.35	1996
240.41	-132.74	411.83	279.09	142.31	2600	3700	10260.46	1997
266.46	-246.96	568.21	321.25	303.92	1353	4112	10571.51	1998
324.00	-257.18	621.81	364.64	156.83	8130	12750	17476.68	1999
508.90	-189.46	776.53	587.06	513.36	2746	14097	26017.46	2000
559.69	-404.60	1072.95	668.35	196.89	5619	11063	21417.61	2001
802.25	-279.59	1286.81	1007.22	150.53	6068	9134	20962.15	2002
8124.17	5724.98	2532.00	8256.99	182.82	4453	8141	15281.92	2003
22431.53	1009.93	21694.03	22703.96	157.44	10239	16120	36638.24	2004
26799.26	6524.86	20945.07	27469.93	135.30	13041	17645	49954.89	2005
31778.48	5949.45	27337.90	33287.35	175.54	13535	23760	64805.39	2006
39113.88	14602.65	26476.04	41078.69	193.37	15167	29329	85105.34	2007
64733.66	17330.68	49379.36	66710.04	285.46	21465	61273	129373.23	2008
36640.63	-12739.42	55548.22	42808.80	175.14	23862	41792	117876.65	2009
50459.07	-19344.30	71442.19	52097.89	191.47	27411	52483	133755.27	2010
89691.47	25124.58	65851.17	90975.75	169.36	49142	83226	176672.24	2011
95110.30	11903.49	85271.70	97175.18	386.17	24443	94392	204298.46	2012

المصدر : اعداد الباحثان بالاستناد الى :

- 1- الناتج المحلي الاجمالي : - الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط والتعاون الانماني ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية - التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للسنوات 2010-2013 .
- 2- الصادرات والاستيرادات الاجمالية : - المجموعة الاحصائية للمنطقة العربية ، الاسكوا ، الامم المتحدة ، نيويورك ، الاعداد (2011-2012-2013-2014) - نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية ، الاسكوا ، الامم المتحدة ، نيويورك ، الاعداد (2011-2012-2013-2014) .
- 3- اليرادات والنفقات العامة واليرادات النفعية : - وزارة المالية العراقية ، الدائرة الاقتصادية - وزارة المالية العراقية ، دائرة المحاسبة - التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي (2010-2013) .



ثالثاً : قياس استجابة السياسة المالية لصددمات معدل التبادل التجاري في العراق للمدة (2012-1990)

### 1- الاستقرارية (Stationarity)

تكون السلسلة الزمنية مستقرة (Stationary) عندما تتذبذب بياناتها حول متوسط ثابت للسلسلة اي عدم وجود تغير في وسطها الحسابي وفي تباينها وبالتالي فإن السلسلة المستقرة تمتلك متوسط وتباين ثابتين لا يعتمدان على الزمن  $t$ .

والسلسلة الزمنية اما ان تكون تامة الاستقرارية Strictly Stationary اذا كان التوزيع المشترك للملاحظات  $X_{t1}, X_{t2}, \dots, X_{tm}$  هو التوزيع نفسه للملاحظات  $X_{t1+p}, X_{t2+p}, \dots, X_{tm+p}$  وهذا يعني ان التوزيع المشترك يعتمد على المدة الزمنية بين الملاحظات للسلسلة الزمنية وليس على قيمة مشاهدات السلسلة الحقيقية وبذلك فإن السلسلة  $X_t$  تكون سلسلة تامة الاستقرارية اذا كان

$$(X_1, X_2, \dots, X_n)'d (X_{1+k}, X_{2+k}, \dots, X_{n+k})$$

ولكل قيم  $K$  الصحيحة وعندما  $n \geq 1$  حيث ان  $d$  تشير الى ان المتجهين العشوائيين يمتلكان نفس دالة التوزيع المشتركة او ان تكون السلسلة مستقرة من الدرجة الثانية اي انها تمتلك استقرارية ضعيفة Weakly Stationary ( التميمي و العنبي ، 2013 ، ص 123-124 ).

### 1-1 اختبارات جذر الوحدة

#### 1-1-1 اختبار فيليبس - بيرون P-P :

يوضح هذا الاختبار ان سلسلة معدل التبادل التجاري (TOT) كانت مستقرة في مستواها ، اذ كانت (t) المحتسبة اكبر من (t) الجدولية عند مستوى (5%) في حالة وجود الثابت وكذلك وجود الحد الثابت والاتجاه ، كما ان سلسلة معدل التغير السنوي للنققات العامة (EX) كانت مستقرة في مستواها اذ ان قيمة (t) المحتسبة كانت اكبر من القيمة الجدولية في جميع الحالات عند مستوى معنوية (5%) ، كما كانت سلسلة معدل التغير السنوي للإيرادات العامة (RE) مستقرة ولا تحتوي على جذر وحدة في مستواها ، اذ كانت (t) المحتسبة معنوية عند (5%) في حالتي وجود الثابت وحالة عدم وجود حد ثابت واتجاه (انظر جدول 2) .

#### جدول (2)

اختبار فيليبس - بيرون (P-P) لسلاسل معدلات التغير السنوي لكل من النققات والإيرادات العامة ومعدلات التبادل التجاري في العراق بالأسعار الجارية

المستوى LEVEL			المتغيرات
بدون	حد ثابت واتجاه	حد ثابت	
القيم المحسوبة			
-4.007764	-4.260415	-4.174465	النققات العامة
القيم الحرجة			
-2.674290	-4.440739	-3.769597	%1
-1.957204	-3.632896	-3.004861	%5
-1.608175	-3.254671	-2.642242	%10
القيم المحسوبة			
-3.295380	-3.471194	-3.499069	الإيرادات العامة
القيم الحرجة			
-2.674290	-4.440739	-3.769597	%1
-1.957204	-3.632896	-3.004861	%5
-1.608175	-3.254671	-2.642242	%10
القيم المحسوبة			
-0.710071	-4.131303	-3.448642	معدلات التبادل التجاري
القيم الحرجة			
-2.674290	-4.440739	-3.769597	%1
-1.957204	-3.632896	-3.004861	%5
-1.608175	-3.254671	-2.642242	%10

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي EVIEWS الاصدار السابع

## 2- اختبار التكامل المشترك :

بعد إجراء اختبار التكامل المشترك (\*) لسلسلتي معدل التبادل التجاري ومعدل التغير السنوي للنفقات العامة بالأسعار الجارية ، اتضح ومن خلال اختبار الأثر أنه لا يوجد تكامل بين السلسلتين ، إذ كانت قيمة  $\lambda$  Trace (9.832377) اصغر من القيمة الحرجة (15.49471) في حالة None ، وكذلك هو الحال عند  $\lambda$  Trace (1.839913) فقد كانت قيمة  $\lambda$  Trace (3.841466) At Most<sub>1</sub> ، مما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين السلسلتين وبالأتجاهين (انظر جدول 3) .

فيما كانت نتائج اختبارات سلسلتي معدل التبادل التجاري ومعدل التغير السنوي للإيرادات العامة بالأسعار الجارية مخالفة لنتائج اختبار التكامل المشترك لسلسلتي معدل التبادل التجاري ومعدل التغير السنوي للنفقات العامة بالأسعار الجارية ، إذ كما هو موضح في الجدول (4) ان هناك تكامل مشترك بين السلسلتين من خلال ملاحظة ان قيمة  $\lambda$  Trace وفق اختبار الأثر هي اكبر من القيمة الحرجة في حالة None مما يعني رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين السلسلتين وقبول الفرضية البديلة بأن هناك تكامل بين السلسلتين من اتجاهاين وهو ما توضحه لنا قيمة  $\lambda$  Trace في حالة At Most<sub>1</sub> التي هي اكبر من القيمة الحرجة وبالنتيجة رفض فرضية وجود متجه واحد للتكامل وقبول فرضية وجود متجهين للتكامل بين السلسلتين .

## جدول (3)

اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لسلسلتي معدلات التغير السنوي للنفقات العامة ومعدلات التبادل التجاري في العراق بالأسعار الجارية

اختبار الأثر Trace			فرضية العدم
القيمة الذاتية	القيمة الحرجة	$\lambda$ Trace	
0.375088	15.49471	9.832377	None
0.102579	3.841466	1.839913	At Most <sub>1</sub>

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي EViews الاصدار السابع

## جدول (4)

اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لسلسلتي معدلات التغير السنوي للإيرادات العامة ومعدلات التبادل التجاري في العراق بالأسعار الجارية

اختبار الأثر Trace			فرضية العدم
القيمة الذاتية	القيمة الحرجة	$\lambda$ Trace	
0.442501	15.49471	17.47541	None*
0.284994	3.841466	6.373828	At Most <sub>1</sub> *

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي EViews الاصدار السابع  
(\*) . تشير الى رفض فرضية العدم عند مستوى دلالة (5%) .

## 3- اختبار متجه الانحدار الذاتي VAR و اختبار متجه تصحيح الخطأ VECM

## 1-3 اختبار متجه الانحدار الذاتي VAR :

بعد ان اتضح انه لا يوجد تكامل مشترك بين سلسلتي TOT و EX ، يتم بعدها إجراء اختبار VAR ، إذ اوضحت نتائج الاختبار ان المتغير التابع EX لا يتأثر بالقيم السابقة لـ EX ولا بالقيم السابقة لـ TOT . (جدول 5) .

(\*) لإيجاد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني تم الاعتماد على طريقة اكايك (AIC) Akaike information criterion حيث يتم اختيار العدد الأمثل لعدد فترات التباطؤ الزمني عند النقطة التي تعطي اقل قيمة لـ (AIC) واتضح ان القيمة المثلى بين ex و tot هي 5 تباطؤات ، اما بين re و tot فهي 3 تباطؤات .

## جدول (5)

نتائج تقدير معاملات النموذج باستخدام متجه الانحدار الذاتي VAR لسلسلتي معدلات التغير السنوي للنفقات العامة ومعدلات التبادل التجاري في العراق بالأسعار الجارية

TOT	EX	Dep Var	Indep Var
-0.069555	0.048013		
(0.15100)	(0.24635)	EX(-1)	
[-0.46064]	[ 0.19490]		
0.045860	0.014122	EX(-2)	
(0.15058)	(0.24567)		
[ 0.30456]	[ 0.05748]		
0.174061	0.152158	TOT(-1)	
(0.25689)	(0.41911)		
[ 0.67758]	[ 0.36305]		
0.291295	-0.024597	TOT(-2)	
(0.25604)	(0.41773)		
[ 1.13768]	[-0.05888]		
107.2900	25.35638	C	
(61.1287)	(99.7314)		
[ 1.75515]	[ 0.25425]		
0.129078	0.011633	R-Squared	
-0.088653	-0.235458	Adj. R-Squared	
203836.1	542569.1	Sum Sq. resides	
112.8705	184.1482	S. E. equation	
0.592832	0.047082	F- Statistic	
-126.1935	-136.4730	Log Likelihood	
12.49462	13.47362	Akaike AIC	
12.74331	13.72231	Schwarz SC	
186.8019	49.94286	Mean dependent	
108.1772	165.6737	S. D. dependent	

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي EViews الاصدار السابع

## 2-3 اختبار متجه تصحيح الخطأ VECM :

بعد ان تبين ان هناك تكامل مشترك بين TOT و RE تم اجراء اختبار VECM من اجل معرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرين في الأجل القصير والطويل ، اذ توضح النتائج في جدول (6) بالأسعار الجارية ان معلمة حد تصحيح الخطأ في معدل التغير السنوي للإيرادات العام معنوية (اي انها اكبر وسالبة) ، اذ كانت [-4.20852] وهي اكبر من -0.872358 كما ان اشارتها سالبة وهو ما يعني ان (et<sub>1</sub>) تفسر التغيرات الحاصلة في المتغير التابع RE وبالتالي فان هناك علاقة طويلة الاجل تتجه TOT الى RE ، فيما لم تكن معلمة حد تصحيح الخطأ في معادلة TOT معنوية ، اذ كانت [0.84112] وهي اكبر من 0.198912 إلا انها كانت موجبة وبالتالي فان (et<sub>1</sub>) لا تساعد في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع TOT وبالتالي لا توجد علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من RE الى TOT . وبهذا فان نتائج الاختبار تدل على وجود علاقة على الامد البعيد وباتجاه واحد تتجه من TOT الى RE وليس العكس .

## جدول (6)

نتائج تقدير معاملات النموذج باستخدام متجه تصحيح الخطأ VECM لسلسلتي معدلات التغير السنوي للإيرادات العامة ومعدلات التبادل التجاري في العراق بالأسعار الجارية

D (TOT)	D (RE)	Dep Var	Indep Var
0.198912	-0.872358	e <sub>t-1</sub>	D(RE(-1))
(0.23649)	(0.20728)		
[ 0.84112]	[-4.20852]		
-0.102116	0.053835	D(RE(-2))	D(TOT(-1))
(0.20735)	(0.18175)		
[-0.49247]	[ 0.29620]		
-0.105946	0.055883	D(TOT(-2))	C
(0.17382)	(0.15236)		
[-0.60951]	[ 0.36678]		
-0.548633	-1.407341	R-Squared	Adj. R-Squared
(0.31531)	(0.27637)		
[-1.73998]	[-5.09214]		
-0.044887	-1.344531	Sum Sq. resides	S. E. equation
(0.28341)	(0.24841)		
[-0.15839]	[-5.41252]		
18.78913	7.236370	F- Statistic	Log Likelihood
(28.1712)	(24.6926)		
[ 0.66696]	[ 0.29306]		
0.364725	0.793694	Schwarz SC	Mean dependent
0.137841	0.720013		
221133.4	169893.2		
125.6791	110.1600	S. D. dependent	
1.607540	10.77206		
-121.4867	-118.8507		
12.74867	12.48507		
13.04739	12.78379		
15.01750	2.498500		
135.3535	208.1877		

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي EVIEWS الاصدار السابع

## 4- اختبار السببية

عند إجراء اختبار كرانجر للسببية بين سلسلتي معدل التبادل التجاري ومعدل التغير السنوي للنفقات العامة بالأسعار الجارية اتضح ان هناك علاقة سببية تتجه من TOT الى EX ، اذ كانت قيمة الاحتمالية (0.0181) و (0.0158) ويتخلف زمني 4 و 5 سنوات على التوالي انظر جدول (7) ، اما نتائج اختبار كرانجر لسلسلتي معدل التبادل التجاري ومعدل التغير السنوي للإيرادات العامة بالأسعار الجارية فأوضحت ان هناك علاقة سببية بين المتغيرين تتجه من RE الى TOT وبتخلف زمني قدره 3 سنوات اذ كانت قيمة الاحتمالية (0.0028) وكذلك هناك علاقة سببية تتجه من TOT الى RE وبتخلف زمني قدره 4 سنوات و 5 سنوات و بقيمة احتمالية (0.0005) و (0.0098) اي انهما معنويتان عند مستوى دلالة (1%) على التوالي (جدول 8) .

## جدول (7)

نتائج اختبار Granger للسببية لسلسلتي معدلات التغير السنوي للنفقات العامة ومعدلات التبادل التجاري في العراق

الاتجاه العلاقة	قيم التخلف الزمني	احصائية F	الاحتمالية
TOT ← EX	2	0.14353	0.8674
EX ← TOT	2	0.06598	0.9364
TOT ← EX	3	0.13487	0.9375
EX ← TOT	3	0.11525	0.9496
TOT ← EX	4	0.24384	0.9069
EX ← TOT	4	4.97413	0.0181
TOT ← EX	5	0.14675	0.9747
EX ← TOT	5	6.30840	0.0158

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي EVIEWS الاصدار السابع



## جدول (8)

نتائج اختبار Granger للسببية لسلسلتي معدلات التغير السنوي للإيرادات العامة ومعدلات التبادل التجاري في العراق

الاتجاه العلاقة	قيم التخلّف الزمني	احصائية F	الاحتمالية
TOT ← RE	2	0.02918	0.9713
RE ← TOT	2	0.16547	0.8489
TOT ← RE	3	8.04264	0.0028
RE ← TOT	3	0.04344	0.9874
TOT ← RE	4	0.39082	0.8107
RE ← TOT	4	13.6131	0.0005
TOT ← RE	5	0.27407	0.9134
RE ← TOT	5	7.51358	0.0098

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي EViews الاصدار السابع

## 5- تحليل الصدمات ودوال الاستجابة

نلاحظ من نتائج هذا الاختبار ان هذه المتغيرات استجابت بدءاً من السنة الاولى اي في السنة نفسها التي حصلت فيها صدمة في معدل التبادل التجاري ، وهو ما يدل على تشوه الاقتصاد العراقي واعتماده بشكل شبه تام على سلعة النفط الخام في احتساب قيمة إيراداته وقيمة معدل تبادله التجاري ، إذ ان هناك ارتباط وثيق بين كلا المتغيرين TOT و RE ، اي ان كل ما يدخل في احتساب TOT وخاصة الجانب التصديري منه يتم احتسابه تلقائياً في RE ومن ثم كل ما يدخل من RE يتم صرفه كنفقات وبجزء كبير منه يتم تحويله الى TOT وخاصة الى الجانب الاستيرادي منه . لذا فان الفترة الاولى تبدأ من حالة اختلال وما ان تتعرض TOT الى صدمة نلاحظ ان كل من EX و RE ينخفضان ، الا ان انخفاض RE يكون بشكل اكبر بكثير من انخفاض EX وهو كما قلنا بسبب الاعتماد شبه التام للإيرادات الحكومية العامة على الإيرادات المتأتية من تصدير النفط الخام . إذ انخفضت استجابة EX من (-1.112834) في الفترة الاولى الى (-21.00195) في الفترة الثانية بينما انخفضت استجابة RE من (-19.99747) في المدة الاولى الى (-113.6198) في الفترة الثانية ، وفي الفترة الثالثة ازداد تأثر النفقات التي ازدادت وقل تأثر الإيرادات التي انخفضت ، وفي الفترة الرابعة انخفض قيمة EX وازدادت قليلاً قيمة RE ، فيما ازدادت قيمة EX في المدة الخامسة بشكل كبير وانخفضت قيمة RE بشكل كبير ايضاً في نفس الفترة (جدول 9 وشكل 2) .

## جدول (9)

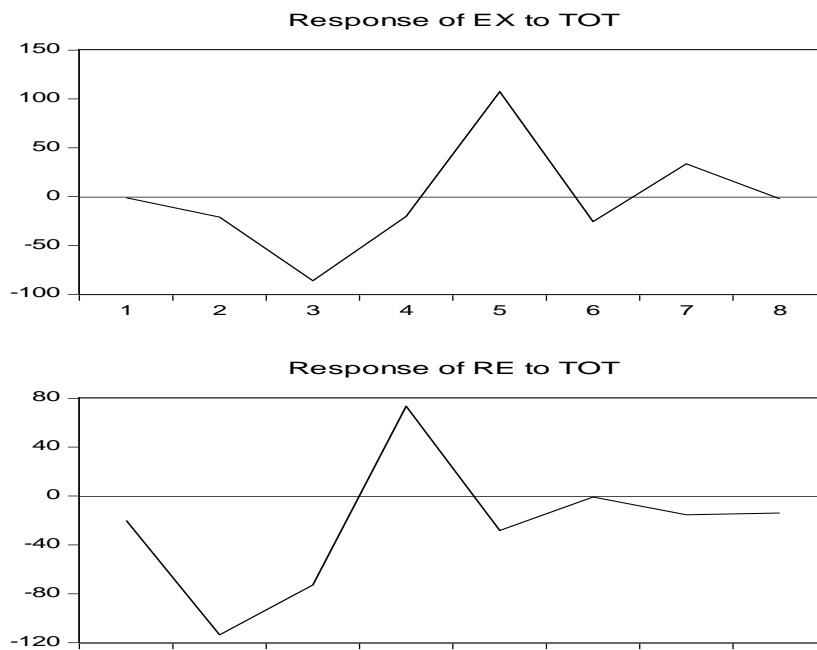
استجابة النفقات والإيرادات العامة لتأثير صدمة معدل التبادل التجاري في العراق بالأسعار الجارية

الفترة	النفقات	الإيرادات
1	-1.112834	-19.99747
2	-21.00195	-113.6198
3	-86.12941	-72.80682
4	-20.19167	73.53998
5	107.4836	-28.22288
6	-25.50954	-0.804699
7	33.49932	-15.37528
8	-2.249468	-13.87849

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي EViews الاصدار السابع .

## الشكل (2)

استجابة النفقات والإيرادات العامة لصدمة في معدل التبادل التجاري في العراق بمقدار انحراف معياري واحد بالأسعار الجارية



المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على البرنامج الاحصائي EViews الاصدار السابع

بعد ان استكملنا نتائج الاختبارات القياسية للعراق اتضح ان نتائج الاستقرارية للسلاسل الزمنية مستقرة ، فيما فلم يكن هناك تكامل مشترك في العراق بين سلسلتي معدل التبادل التجاري ومعدل التغير السنوي للنفقات العامة مما استوجب اجراء اختبار متجه الانحدار الذاتي فيما كان هناك تكامل مشترك بين سلسلتي معدل التبادل التجاري ومعدل التغير السنوي للإيرادات العامة وهو ما استوجب اجراء اختبار متجه تصحيح الخطأ ، وعند اجراء اختبار سببية كرانجر للعراق كانت هناك علاقة سببية تتجه من معدل التبادل التجاري الى معدل التغير السنوي للنفقات العامة فيما كانت هناك علاقة سببية باتجاهين بين معدل التبادل التجاري ومعدل التغير السنوي للإيرادات العامة ، وكانت استجابة السياسة المالية لصدمة في معدل التبادل التجاري تبدأ من السنة الاولى .

## الاستنتاجات

- ارتبطت صدمات معدل التبادل التجاري في العراق بعاملين ، الاول هو العامل السياسي ، والثاني هو عامل الاعتماد شبه التام على تصدير النفط الخام ، فالأول ونتيجة للحروب المستمرة التي خاضها العراق طوال العقود الاربع الماضية ساهم بحصول صدمات سلبية في معدل تبادله التجاري ، بينما ساهم العامل الثاني بخضوع معدل تبادله التجاري وموازنته العامة لتقلبات القطاع النفطي .
- تعرض الاقتصاد العراقي الى ثلاث صدمات في معدل التبادل التجاري ، وكانت استجابة السياسة المالية للصددمات الثلاث مسيطرة لاتجاه الدورة الاقتصادية ، ولعب القطاع النفطي الدور الاكبر في هذه الاستجابات فضلاً عن كونه المسبب الاول والرئيس لحصول الصدمات .
- تم التوصل الى النتائج الاتية فيما يخص اختبارات السلاسل الزمنية للعراق :
  - كانت جميع السلاسل الزمنية مستقرة في مستواها ولا تحتوي على جذر وحدة .
  - لم يكن هناك تكامل مشترك بين سلسلتي معدل التبادل التجاري ومعدل التغير السنوي للنفقات العامة ، بينما أظهر اختبار الاثر ان هناك متجهان للتكامل المشترك بين سلسلتي معدل التبادل التجاري ومعدل التغير السنوي للإيرادات العامة ، في حين لم يكن هناك أي متجه للتكامل المشترك بين السلسلتين الاخيرتين وفقاً لاختبار القيمة الذاتية العظمي .
  - لم تكن هناك توازنية طويلة الاجل بين سلسلتي معدل التبادل التجاري ومعدل التغير السنوي للنفقات العامة وفقاً لاختبار متجه الانحدار الذاتي . بينما توجد علاقة على الامد البعيد وباتجاه واحد تتجه من معدل التبادل التجاري الى معدل التغير السنوي للإيرادات العامة وليس العكس وفقاً لاختبار متجه تصحيح الخطأ .
  - كانت هناك علاقة سببية عند اجراء اختبار كرانجر تتجه من معدل التبادل التجاري الى معدل التغير السنوي للنفقات العامة ويتخلف زمني 4 و5 سنوات . بينما كانت هناك علاقة سببية تتجه من معدل التغير السنوي للإيرادات العامة الى معدل التبادل التجاري ويتخلف زمني قدره 3 سنوات ، كما كانت هناك علاقة سببية تتجه من معدل التبادل التجاري الى معدل التغير السنوي للإيرادات العامة ويتخلف زمني 4 و5 سنوات .

ج- اختلفت نتائج تحليل الصدمات ودوال الاستجابة في العراق عما هي عليه في نتائج باقي العينات ، إذ ان استجابة كل من النفقات العامة والإيرادات العامة بدأت منذ المدة الأولى ، وكانت استجابتها بشكل سلبي خلال الفترات الأربعة الأولى وتميزت أقيام الاستجابات بكون مقاديرها ولكن النفقات العامة ارتفعت بشكل كبير في السنة الخامسة على عكس الإيرادات التي ازدادت بشكل كبير في السنة الرابعة .

## النوحيات

- 1- ضرورة أن يتم العمل على تنويع الاقتصاد العراقي ومصادر دخله ، إذ ان الاعتماد على النفط وحده من شأنه ان يجعل الاقتصاد العراقي أسيراً لتقلبات أسعاره ونتاجه داخلياً وكذلك أسيراً للظروف العالمية الخارجية التي تتسبب بحصول الأزمات التي يتأثر بها القطاع النفطي في الداخل .
- 2- من أجل العمل على فصل العلاقة بين الصدمات الحاصلة في معدل التبادل التجاري وبين تقلبات القطاع النفطي ، لا بد أن يتم وضع استراتيجية طويلة الأمد تعنى بأدخال الفائض في أوقات ارتفاع أسعار النفط ونتاجه من أجل الاستفادة منه في أوقات العجز .
- 3- هناك حاجة ماسة في ظل الظروف الحالية التي يعيشها البلد لأن يتم ابعاد القرارات الاقتصادية وخصوصاً في جانبها المالي عن السجلات والمزايدات والمجاملات السياسية ، التي كثيراً ما كانت هي السبب وراء التبذير والاسراف .
- 4- تفعيل دور هيئة النزاهة وضرورة أن يدير هذه الهيئة ممن مشهود لهم بالنزاهة والكشف عن حالات الفساد المستشرية في كل مفاصل الدولة ، من أجل القضاء ولو بشكل جزئي وتدرجي على حالات الفساد التي أرهقت الاقتصاد العراقي ، وكانت عقبة أمام تقدمه و نموه .

## المصادر

- 1- رعد فاضل حسن التميمي و د. عدي طه رحيم العنبي ، مبادئ السلاسل الزمنية ، مطبعة الكتاب ، بغداد ، ط1 ، 2013 .
- 2- سي بول هالوود ، رونالد ماكدونالد ، تعريب د. محمود حسن حسني ، النقود والتمويل الدولي ، دار المريخ ، الرياض ، 2007 .
- 3- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط والتعاون الامماني ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية
- 4- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للسنوات 2010-2013 .
- 5- المجموعة الإحصائية للمنطقة العربية ، الإسكوا ، الامم المتحدة ، نيويورك ، الاعداد (21-22-23-28-33)
- 6- نشرة التجارة الخارجية للمنطقة العربية ، الإسكوا ، الامم المتحدة ، نيويورك ، الاعداد (21-22) .
- 7- وزارة المالية العراقية ، الدائرة الاقتصادية .
- 8- وزارة المالية العراقية ، دائرة المحاسبة - التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي (2010-2013).
- 9- Christopher Foote , William Block , Keith Crane , and Simon Gray , Economic Policy and Prospects in Iraq , Public Policy , Discussion Papers , Federal Reserve Bank of Boston , No. 04-1 , May 4 , 2004 .
- 10- David Biggs , Public Financial Management Reform in the Middle East and North Africa : An Overview of Regional Experience , Part II , Individual Country Cases , The World Bank , Report No.55061 – MNA , June 2010 .
- 11- Jonathan E. Sanford , Iraq's Economy : Past , Present , Future , Coordinator Foreign Affairs , Defense , and Trade Division , Congressional Research Service , the Library of Congress , Report for Congress Received Through the CRS Web , Order Code RL 31944 , 3 June , 2003 .
- 12- K. Kirabaeva , F. Parodi ,and Y. Said , Approved by : Middle East and Central Asia Department , Iraq : Selected Issue , IMF , April 26 , 2013 .
- 13- Norbert Funke , Eleonora Granziera and Patrick Imam , Terms of Trade Shocks and economy Recovery , Imf Working Paper , February 2008 , .
- 14- Rick Van der Ploeg , Anthony J Venables and Samuel Wills , Ox Carre Policy Paper 13 , Oil and Fiscal Policy in Iraq , Ox Carre , Department of Economics , University of Oxford , 28 March , 2012
- 15- Over The Horizon , A new Levant , World Bank Group , Poverty Reduction and Economic Management Department (MNSPR) , Middle East and North Africa Region , Report No. 86946 – IQ , Public Disclosure Authorized , March 2014 .
- 16- Republic of Iraq – Public Expenditure Review ,Toward More Efficient Spending For Better Service Delivery , A World Bank Study , Public Disclosure , World Bank Group , International Bank for Reconstruction and Development , 89916 , Washington , D.C , 2014 .